

## كلمة توجيهية للقضاة من سماحة المفتي العام للمملكة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ

ضمن محاضراته في الحلقات العلمية للنقاش بالمعهد العالي للقضاء تحدث سماحة المفتي عن المهمة الملقاة على عاتق القضاة، والمسؤولية الكبيرة التي عليهم، وضرورة توخي الحق وحسن الإصغاء للخصوم وسماع ما لديهم وحسن التعامل معهم والانضباط والقدوة الحسنة وجوانب أخرى.. ولاهمية هذه الكلمة رغم سبق مجلة «الدعوة» في نشرها بالعدد ٢٠٢٧ في ٢٦ من ذي الحجة ١٤٢٦ هـ نعيد نشرها لتعم الفائدة المرجوة، وليكم نص كلمته:

حقاً وتذكر المآل حقاً وتذكر الموقف بين يدي الله في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون، في يوم ذهبت الأموال وذهب الجاه وذهبت المكاثة وذهب وذهب، وقدم على الله بسيناته وحسناته، لو تفكر هذا المآل حقاً وتفكر أن الله سيسأله، كما قال قتادة: «إن الخصوم ستعاد بين يدي الله، فإذا علم أن الله سائله عن كل خصومه قضى فيها وعن كل قضية حكم فيها سيسأله الله عنها، أي موافقة للصواب أو مخالفة، أي على وفق الشرع أم على خلافه؟ إذا تأمل الإنسان المآل وتذكر الجزاء والحساب، وأن الله سيقضي بين الخلق، تذكر يوم القيامة بعلمه المحيط بخلقه كلهم، علم شامل لكل أحوال العباد علانيته وسريته، إذا تذكر ذلك، دعاه هذا الإيمان القوي أن ينطلق في حكمته انطلاقاً شرعياً يتذكر الله والوقوف بين يديه في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون. ويعود بالذكري إلى قضاة الإسلام الأوائل، الذين ضربوا أروع الأمثلة في عدلهم وانصافهم وقوة شخصيتهم فسادوا الدنيا بهذا العدل وبهذا الإنصاف وبهذه الأرواح الطيبة الزكية التي جعلت همها رضا الله وما يقرب إليه زلفى.

إننا في زمن طغت فيه المادة وفي زمن تكالبت فيه الفتن وفي زمن تضافرت فيه جهود أعداء الإسلام ضد الإسلام وأحكامه، ضد الإسلام وعدالته، ضد الإسلام ومناهجه، ضد الإسلام ومبادئه، تضافرت جهود الأعداء وللأسف الشديد، انخضع بعض ضعفاء البصائر وضعفاء الإيمان من بعض أبناء المسلمين فشنوا حرباً على القضاء وأحكامه، وحاولوا أن يصطادوا في الماء العكر، وأن يبحثوا عن كل خطأ يمكن أن يكون، وافتعلوا أخطاء لا أصل لها ولا حقيقة لها ليوجوهها سهاماً ضد القضاء الشرعي وضد مكانته وضد استقلاليته وضد ثوابته وضد قيمه وما يسير عليه. إن هذا العداة من أعداء الإسلام ليس مستغرباً، فأعداؤنا هم أعداؤنا كما قال الله جلّ وعلا: ﴿ودوا لو تكفروا كما كفروا فتكونون سواء﴾ (النساء ٨٩) لكن المصيبة إذا جاءك البلاء من بني جلدتك، ومن يعيشون معك في بلدك، عندما يكتب كاتب وينشر ناشر قضية قضائية يحاول أن يطعن في القضاء الشرعي ويحاول أن يبرر للجاني موقفه، ويحاول أن يتهم القضاء بعدم

القضاء كما تعلمون أمانة، أمانة عظيمة تحملها من تحملها من عباد الله، أمانة عظيمة، ذلك أن هذا القاضي في حكمته إنما ينطق بشرع الله، إنما يتحدث عن كتاب الله، إنما يتحدث عن سنة محمد ﷺ، هذا القاضي الذي في حكمته يوقع عن رب العالمين، فهو قاض وفي نفس الوقت مضت، وهو قدوة في بلده، وأسوة يتأسى بها وترسم خطاه القولية والفعلية، كل ذلك ثقة به ولعظم المسؤولية الملقاة على عاتقه.

إن تصور القاضي لمهمته حقاً عندما يتصورها التصور الصحيح ويدركها الإدراك المهم ليقف هذا القاضي موقف الذل بين يدي ربه والاستكانة لربه والالتجاء إليه أثناء الليل وأطراف النهار، أن يسده في أقواله وأعماله وأن يرزقه الصواب فيما يحكم به، وأن يكون في وجدانه دائماً: «رب زدني علماً وارزقني السداد، اللهم ربي، رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم». أخي القاضي، وأنت في محمكتك قد انتظمت وتسلمت هذا المنصب، يلتقي الخصمان أمامك، هذا حكم الله، هذا شرع الله، هذا حق وليس هذا يحق لك، هذا حكم في الدماء، حكم في الأموال، حكم في الأعراس، إن للأمانة حقاً، ولهذا، متى التزم القاضي العدل وتحرى الصواب وهدف بقضائه إلى الإصلاح وإعطاء كل ذي حق حقه، وتطبيق أحكام الشرع، متى قصد ذلك وأزاده فإن الله يسده ويعينه ويفتح على قلبه ويثبت فؤاده ويجعله موفقاً للخير فيما يأتي ويذر.

فالنوايا الصالحة الصادقة، تبلغ في القلب مبلغاً، حتى يروى أن النية تقوم مقام العمل، وذلك أن النية الصادقة التي يمتلئ بها قلب هذا القاضي، نية يعلمها الله منه وأنه يريد الحق ويبحث عن الحق، ليس عنده هوى ولا ميول لهذا وذاك، ولكن هدفه الحق اقتداءً وتنفيذاً لقول الله ﴿يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب﴾ (ص: ٢٦). لأن الذي يضل عن السبيل لو تذكر الحساب

الإنصاف، وبالحيف وعدم التصور للواقع، فيصف القاضي بأنه إرهابي أو يؤيد الإرهاب أو يحارب الوطنية.. الخ. هذه الآراء الفاسدة والتصورات الخاطئة مصدرها إما جهل بالشرع عموماً أو عياداً بالله نفاق ومرض في قلوب بعض من أزاع الله قلوبهم فضلوا عن سواء السبيل.

إذن فنحن بحاجة من قضاتنا إلى الثبات على الأمر، وأن يكون القاضي ثابتاً في قضائه ثابتاً في أحكامه، ثابتاً فيما يصدره من أحكام بعد التأكد والتصوير الجيد واستيعاب الحثييات الشرعية التي يسير عليها ويعلمها، فيصدر حكمه على ما يوافق شرع الله، ولن يضبره تكلم المتكلمين وسفه السفهاء وجهل الجهلاء، لا يهيمه ذلك لأنه ينطلق في أحكامه من تصور شرعي، من فقه في دين الله، من علم بأحكام الله، فإذا تصور القضية وأصدر فيها حكمه الذي استقاه من كتاب ربه وسنة رسوله ﷺ فلن يضبره قول من يقول ولا دعوى من يدعي، فإن هذا زيد يذهب جفاء لا أصول له ولا ثبات له.

القاضي المسلم يهيمه تصور القضية فإن الحكم على الشيء فرع من تصوره، فإذا تصور القضية التي عرضت عليه ودرسها الدراسة الشرعية وأصدر فيها الحكم المبني على قول الله وقول رسوله ﷺ، أو قول من يسير على النهج من الصحابة وأئمة التابعين فإنه لا يضبره، كون القاضي يجتهد وكون قضيته قد تلاحظ، وكون التمييز قد يلاحظ وكون مجلس القضاء الأعلى قد يلاحظ، هذا أمر طبيعي، لا إشكال فيه، المهم أنه ينطلق من مبدأ وينطلق في استقلاليته التي منحته إياها هذه الدولة المباركة، فينطلق من استقلاليته وينطلق من علمه وتصوره وإدراكه ولا يضبره نعيق الناعمين، وتكلم المتكلمين، إننا نرى أن هذه الحملة على القضاء من خلال بعض من يكتب وبعض من يقول، حملات شرسة منطلقها إما جهل من بعضهم وإما نفاق في بعضهم والعياد بالله.

القاضي المسلم لا يهيمه ذلك، هو على منهج وفي ظلال دولة تحكم بشريعة الله، زاد الله قيادتها خيراً وإيماناً، فهو لا ينظر إلى من يقول ولا من يذم، وإنما يفكر هل حكمه الذي أصدره موافق لحكم الله؟ فإذا كان موافقاً لحكم الله فلا يبالي بأي شيء، وإذا ثبت على حكمه وأصر على قضيته بأنه يثاب على ذلك.. هب أنه لوحظ عليه ممن فوقه، هذا لا يضبره، لأنه لم يأت الأمر عن عمد وعن هوى، وإنما اتاه عن تصور تام وإدراك صحيح واجتهاد وتحرر للصواب، فهذا هو واجبه وهذا هو المطلوب منه.

القاضي الشرعي ينظر الناس إليه أنه رجل الخير والهدى ورجل العدل والإنصاف، وإذا كان القاضي وفق في الاستقامة فيما بينه وبين الله من محافظة على الفرائض، من محافظة على المظهر العام الإسلامي، من استقامة في السلوك، من أدب في القول، من انتظام في العمل، من تحرر للصدق من استيعاب حجج

الخصمين، ممن يمكن لكل أن يدلي بحجته، فهو رحب الصدر واسع الأفق حليم لا طيش ولا عجلة لكن أناة وحلم وإصغاء واستماع وحرص على المصلحة العامة وسعي فيما يؤلف بين القلوب، ثم هو في تعامله لا يؤخذ عليه شيء، ليس ممن يخسر الدنيا بالدين ويجعل الدين وسيلة لاقتناء الدنيا واقتناصها وإن تدخل في أمور البيع والشراء، فإنه بعيد عن الاختلاط بعامّة الناس فلا ينزل نفسه منزلة من لا يبالي، هو قاض عندما يخطئ في تصرفاته يلقي الناس اللوم على القضاء، ويقولون القضاة قضاة ولكنهم أهل انتشارال وانتحال وتحرر للفرص المادية يثبون عليها كما يثب السبع على فريسته.

إن القاضي إذا استقام واستنار فكره وصار العامة لا يدخلون عليه بأي مدخل لا يستطيعون أن يأتوه من قبل الدنيا ولا يستطيعون أن يأتوه من قبل السلوك ولا يستطيعون أن يأتوه من أي جهة ولا أن يؤثروا عليه في الأحكام، إن أتوه في الأحكام وجدوه صارماً لا يبالي بالحق أن يقوله، وإن أتوه بالنواحي المادية وجدوه الورع الذي لا تخدعه المادة، وإن أتوه من حيث السلوك وجدوه الرجل الحامي لدينه المستقيم على إسلامه، لا تخدعه أساليب الناس، بل يزداد بصيرة في تصوره لأحوال الناس، على كثرة ما يأتيه من الخصوم، فهو يزداد بالناس خبرة يوماً بعد يوم وتكاثر استنارة فكرة وتنور عقله على حسب ملاقاته للناس.

إن القاضي في محكمته له شأنه ومكانته، فالمحكمة لها هيبتها ولها احترامها لماذا؟ لأن هذا الرجل الجالس فيها والمدير لها والمنفذ لها هو رجل مثالي في أخلاقه وانتظام عمله، إن جاء الدوام رأيت في أول الدوام حاضراً والانصراف رأيت بعد انتهاء الوقت منصرفاً والأحكام رأيت فيها مبادراً، فلا هناك إبطاء يضرب ولا استعجال يضرب ولكنها أناة مع عمل وحزم مع حلم واستيعاب مع فهم، هكذا القاضي الذي هو مثالي وإن شاء الله أن قضاتنا ولله الحمد، أرجو أن يكونوا كذلك، أو خيراً من ذلك.

إن الله جلّ وعلا يثيبك على كل قضية، قضيت بها بشرع الله، فكل صك تصدره، تحريرت فيه الصواب، ودعمت حكمك بأن الله قال وبأن رسوله قال وبأن الإمام فلاناً قال، وبأن القاضي الشرعي السابق قال، ومن نحو ذلك، فهذا الصك الذي أصدرته سيكون شاهداً لك يوم القيامة، لماذا؟ لأنك أصدرت صكوكاً دعمتها بأدلة الكتاب والسنة وحكمت فيها بحكم الشرع، ولا شك أن حكم الشرع عز لمن حكم به ونصر له في الدنيا والآخرة وعز له في الدنيا والآخرة، لأن الله جلّ وعلا يعلم حال العباد فشرع نصب الأئمة والقضاة حتى تدار مصالح الأمة: ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾ (الحديد: ٢٥).

فالناس بلا قضاة ضائعون، تضيع الحقوق، وبلا أئمة يفقدونهم تكثر الفوضى، فمن نعم الله وجود القيادة التي يعيش

الناس بفضل الله تحت ظلها،  
تكفيهم الشرور وتحمي بلادهم  
وتدافع عنهم وعن قضاياهم. ومن  
رحمة الله وجود المحاكم الشرعية التي  
تحكم بين الناس فيما يختلفون فيه، فالبشر  
بشر، قديماً وحديثاً، في عهد النبي ﷺ ماذا قال  
الأنصاري في شجار الحرة «أن كان ابن عمك؟ لما  
قال «اسق يا زبير» أن كان ابن عمك؟ يعني حكمت له  
عليّ لأجل أنه ابن عمك صافية، فمعناه لو كان ليس ابن  
عمتك لحكمت بحكم غيره، قال اسق يا زبير حتى تصل الجدر  
ثم أرسل الماء، أو لا آزاد الصلح، ثم هذا الرجل عندما آزاد ما آزاد  
وقال ما قال، أصدر الحكم الشرعي العام، يعلم القاضي أنه لن  
يسلم من قبل الناس ولن يسلم من قولهم، فهذا يقول: القاضي  
لم يستوعب مني في حجبي، وهذا يقول القاضي ما أصغى إليّ،  
وهذا يقول القاضي فلان له مكانة عنده، وفلان يعرفه... الخ.

لكن القاضي العادل الذي عرف فيما بينه وبين الله، أن أحكامه  
لم تكن يملئها الهوى، ولا الشهوات وإنما أملاها خوف الله والعلم  
النافع الذي حملة، فهو لا يضره قول من قال، بل يزداد حسنات  
ويرتقي درجات. النبي ﷺ سمع عند بيته جلبة خصوم، أصوات  
مزججة، أزجوا النبي ﷺ في بيته، خصومة، جلبة، صوت مرتفع،  
مدع ومدعى عليه، وكل يرى أنه المحق وأن صاحبه مخطئ، وهكذا  
الناس، لو لم يدخل المحكمة إلا من يرى أنه غير موقن.. والمدعي  
يرى أنه المصيب، كل يدعى، لكن أحد دعواه اليقين والثاني الماطلة.  
فالنبي ﷺ سمع جلبة الخصوم وأصواتهم، هل قال اسكتوا؟ لا، خرج  
عليهم. وقال: «أيها الناس إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إليّ  
فأقضي بينكم بنحو مما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه، فإنما  
هي قطعة في النار فليأخذها أو يتركها، هكذا.

«أنا بشر مثلكم، بشر لا أعلم الغيب ولا أعلم أن هذا محق  
وهذا غير محق، لا، لا أعلم الغيب لكني أقضي بينكم بنحو مما  
أسمع منكم ومما تتحدثون به، وذلك أن القاضي لا يقضي بعلمه،  
إنما يقضي بما يسمع منهم، وأنتم تعرفون الخلاف في قضاء  
القاضي بعلمه، ولعل بعضكم ألحن بحجته من أخيه، أي أقدر  
على تصور المسائل وأقدر على التحدث، فكم من متحدث قلب  
الحقائق، كم من يبطل يحسن بيانه وفصاحته لسانه يسمعه  
السامع، يظنه محقاً وهو مبطل، فاخلاف الناس في قدراتهم،  
وفي إدلائهم وارد، لكن القاضي العادل والموفق لا يروج عليه كثير  
من الأقوال ولا تخدعه السنّة المتكلمين، بل يسمع ما عند كل  
أحد، فإذا سمع ما عند ما عند ذا فإنه بتوفيق من الله سيعينه  
الله وسيزين الأقوال بميزان العدل فيستبين له بعد التحري بطلان  
قول هذا وصحة قول هذا بتوفيق من الله.  
ثم أخبرهم أنه لو حكم على ما يظهر له من بينات وحجج

لكن الواقع أن البيّنات مزيفة والحجج باطلة وشهداء زور والآخر  
عجز وأعياء الأمر أن يبين، فهذا الحكم وإن تم ظاهراً فلن يسلم  
باطناً، قطعة من نار يأخذها أو يدعها، لا يظن أن ما حكم به  
القاضي منته في الدنيا والآخرة، لا، القاضي بشر يسمع ويقضي  
وفق ما يسمع ولكن خطأ هذا ووعي هذا وفصاحة هذا لا يغير من  
الواقع شيئاً إلا في الظاهر وستعاد الخصومة عند الله يوم القيامة.

أيها القاضي المسلم، كم يعاني القضاة من الدعاوى الكيدية  
والدعاوى المبطلّة، الدعاوى التي لا أصل لها ولا أساس لها، لكن  
بلي الناس ببعض المحامين الذين قد يكون لهم مراس في المحاماة  
القانونية يتخذون منه وسيلة لدعم من يفوض الأمر إليهم في  
دعوى كيدية لا حجة لها ولا تنبني على أساس، ولهذا النبي ﷺ  
قال: «من خصم في باطل لم يزل في سخط الله حتى ينزع»  
فقضاتنا إذا وفقهم الله في ظل تطور المحاماة، وأنها قد تأخذ  
الآن طابعاً غير طابعها الماضي، وقد يأتي قانونيون وحقوقيون  
يأخذون المحاماة في القضايا المتعددة، وقد يكون فيهم من لا  
خوف عندهم من الله وإنما يتعلق بخيط عنكبوت عله أن يأخذ  
أو يساوم أو نحو ذلك، فهذه القضايا الكيدية ينبغي لقضاتنا أن  
يقفوا منها الموقف الحازم الجاد الصارم الذي تبرز فيه شخصية  
القاضي وأمانته العلمية وقدرته القضائية لكي يوقف أولئك عند  
حدهم، فإذا تبين للقاضي أن هذه القضية أو الدعوى كيدية  
محضة، ما بنيت على أصول ولا على حجج، ولكن بنيت على  
ترهات وعلى تخيلات وهمية وأن هذا المحامي كرس جهده،  
صصّف كلاماً ونمق كلاماً لا حقيقة له، فللقاضي، بل يجب  
عليه أن يوقف هذا المدعي عند حده، ثم هذا المحامي الذي حمى  
بهذه المحاماة عن هذا الباطل أن أكتب فيه وأن أوقفه عن الادعاء  
ثانية وأن أسجل عليه ملاحظة قوية وهذا يجب أن تسحب منه  
شهادة المحاماة ولا يقصر على هذا الباطل ولو في أول مرة، لأنه إن  
كان محامياً صادقاً، فلماذا لم يدرس القضية؟ ولماذا لم يستوف  
البيّنات، ولماذا لم يستوف الحثيثات؟ يأتي فقط محامياً عن  
قضية لا أصول لها، لكن هو الذي ينظم الحجج ويصنع الحثيثات  
ويدافع بناء على أنه سيحصل على مبلغ من المال، سيتناصف هذا  
المدعي وإياه سيكونان شريكين في هذا المبلغ أو جزء كبير منه،  
فأنا ليس موقفي أن أقول عن هذه الدعوى: لا تسمع، لا! ولكن  
مع كوني لا أسمعها أتقصي الأمر، فإذا علمت أن هذا المدعي كيدي  
فقط فإني أوقفه وأكتب للمختصين بإيقافه وتأديبه.

ثانياً: هذا المحامي الذي تجنّى وجنى وارثك الخطأ عن  
علم وعن بيّنة لا بد من توبيخه علناً ولا بد من سحب رخصته  
والكتابة لوزارة العدل عن فعلته والجهات المنفذة بأن تسحب منه  
رخصة مزاوله مهنة المحاماة ولا يسمح له بالرجوع ولا يؤذن له  
ثانية، وإن كان خطأه الأول، حتى يعلم غيره أن أمامهم أسوداً  
وأمامهم رجالاً أهل صلابة في دينهم وقوة في إيمانهم لا يبالون

بقول من يقول ولا يرفعون من يدعي بالباطل، لأن هؤلاء المحامين لا يهتمهم سوى مصلحتهم الخاصة، الله تعالى يقول: ﴿ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلاً﴾ (النساء: ١٠٩).

هؤلاء لا ينبغي أن نتسامح معهم ولا أن نظهر لهم أننا نخاف منهم ونخشى منهم، لا، القاضي في محكمته، يدخل المحامي طال لسانه أو قصر عظمت شهادته أو قلت لا يظهر له مراعاة، ولا خوف من كتابته وإنما يسمعه كما يسمع غيره، فإن كان هذا المحامي له دين يمنعه وعنده تصور تام لحقيقة ما يدعي نعم، أما إن كان فقط مجرد استطلاعة وإرباك، للناس وجعل القضية تطول شهوراً وسنين لإضعاف شأن هذا المدعي عليه حتى يصلح بشيء وحتى يتنازل عن شيء تحت هذه الضغوط لا بد أن يوقفه عند حده، لا بد أن يعلم المحامون أنهم لن يستطيعوا أن يؤثروا على القضاء الشرعي، وأن ما يحملونه من شهادات قانونية وحقوقية هي لا تصلح أن تكون دافعة لأحكامنا ولا مؤثرة عليها، فأحكامنا أحكام الله ورسوله لا يؤثر عليها دعوى هؤلاء ولا فصاحة ألسنتهم ولا قدراتهم، بل نقف منهم موقف الحازم حتى نعلمهم أننا على الشرع ثابتون لا يضرنا ولا يهمننا ضلال من ضل ولا قول من قال، نحن متمسكون بهذه الشريعة العادلة التي هي الحق والتي لها العلو والمكانة «ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون» (المنافقون: ١٠).

إن أحكامنا الشرعية لا يمكن أن تتعارض مع مصالح الأمة ولا مع ما ينفعها، بل أحكامنا الشرعية تدعم المجتمع، تدعم اقتصاده وتوجهاته السليمة فليس في أحكامنا ما يتعارض مع التطور المادي مهما كان، لأن أحكامنا مرنة وأحكامنا ثابتة شرعاً من يقول: ﴿ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾ (الملك: ١٤). وقد يتساءل البعض ويقول، المملكة العربية السعودية - وفقها الله - قد انتظمت الآن في التجارة العالمية وأصبحت جزءاً مع هذه المنظمة العالمية ومع هذه الدول المختلفة بقوانينها وأنظمتها وإلى آخر ذلك، فهل تستطيع المحاكم الشرعية مواكبة هذا التطور وهذا التغيير أم لا؟!

قد يقول قائل: المحاكم عاجزة.. أصلها فقط أصل كتاب سنة وما فهموا النظم، ما أدركوا، ما درسوا القوانين الاقتصادية وأنظمة البنوك... الخ. فيجعلون ذلك وسيلة إلى أن يقولوا: إن الشرع لا يستطيع مواكبة الحياة ولا السير في ركاب العولمة الجديدة، هذه أقوال باطلة، شرع الله حكم عادل، لا يؤثر عليه الزمن، منذ بعث الله محمداً ﷺ والأحكام ثابتة إلى اليوم، ولذا يقول مالك بن أنس رحمه الله كلمة الحق الدالة على قوة البصيرة، وقوة الإيمان الحق، «لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها، فأحكامنا ولله الحمد لا تقف أمام التطور السليم لكنها تقف أمام كل انحراف أخلاقي أو عقدي أو كل توجهات

فكرية غير سليمة، أما المحاكم مما ترفع إليها فستجدون في أحكام الله العدل ألا ترى الله جل وعلا يقول لنبيه ﷺ وهو إذ ذاك بالمدينة واليهود عنده ﴿فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين﴾ (المائدة: ٤٢).

انظر تعاليم الإسلام، يقول لنبيه: إن جاءك غير المسلمين لتحكم بينهم فاحكم بشرع الله، أنت مخير بين أن تحكم بينهم أو الإعراض عنهم وقالوا نسخت بقول الله جل وعلا: ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك﴾ (المائدة: ٤٩) فيقولون: أنت الآن قاض في هذا القرن الحادي والعشرين تحكم بجلد الزاني، جلد شارب الخمر، قطع يد السارق وقتل القاتل، هذه الأمور انتهت، حقوق الإنسان ضدك، حقوق الإنسان تحمي، القاتل اسجنوه، حقوق الإنسان تقول الدكتور والمهندس والعالم الذي له شأنه والعاصي من الناس، أحكم عليهم، لا، لا يفتنونني بل أقول: هذه أحكام الله. وإذا صدق القاضي في أحكامه وترافع إليه غير المسلمين فحكم بينهم بشرع الله فسيكون هذا الحكم مرضياً للجميع، المهم الصدق مع الله والثبات في الموقف وعدم التزحزح وعدم الاستخفاف والتهاون وأن تعتقد أن أحكام الله هي العادلة منذ بعث الله بها عبده ورسوله محمداً ﷺ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين.

أيها القضاة الأفاضل، إننا دائماً ما نسمع عندما تأتينا قضايا الطلاق وعندما يحكم القاضي بالطلاق أو يثبت محضر الطلاق يأتينا بعضهم ويقول: القاضي ما استوفى مني، القاضي وكل الأمر إلى ملازم ولم يكلمه إلي، القاضي ما أعطاني مهلة أتأمل فيها، القاضي كذا، فإذا قلت له، هل القاضي كذب عليك؟ قال: لا، ألم تأت القاضي مختاراً؟ قال: نعم، طيب لماذا؟ هل أجبرك على الإقرار؟ قال: لا، إذن لماذا؟ بل بعضهم من باب إيقاف أو إقام الحجر، سألنا بعض القضاة عن محضر هذه القضية، فلما بعثنا إليها تفضلاً منه وجدنا الأمر كما هو مسطر وكما وقع عليه، لكن القضاة يبتلون بقدح عاص أو ضعيف الإيمان، فالقاضي لا يهتم بذلك ولا ينظر إليه، عليه تقوى الله والنظر فيما بينه وبين الله وفيما سيؤول الأمر إليه إذا لقي الله يوم القيامة، فإذا ثبت على موقفه فليهنأ تأييد الله له وأنه قاض في الجنة بفضل الله، لأن النبي ﷺ جعل القضاة ثلاثة، فجعل قاضياً في الجنة، وقاضياً علم الحق فقضى به وأرجو أن تكونوا كذلك إن شاء الله، فإذا علمت الحق وقضيت به فقل الحمد لله رب العالمين الذي وفقني وأعانتني وهاداني حتى أخذت بأسباب دخول الجنة بفضل الله وكرمه، فالقاضي في قضائه، في جهاد، وكلمة الحق التي يقولها تسجل في سجل حسناته وتبقي سجلاته بعد انتقاله بموته شهادة له بعدالته وصدقها، هـ.